

بسم الله الرحمن الرحيم

شُيُوعُ الشُّرْكِ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ

بين إخبار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعدم إمكان وقوعه ودعاوى المتأخرين بوقوعه

الحمد لله تعالى أن هدانا للإسلام ، وخصّنا بنينا وسيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأكمل البركات وأتمّ السلام .

أما بعد :

فإن من نعم الله تعالى على هذه الأمة أن جعل لها نوراً من الوحي يهديها إلى الحق ويبيّن لها الصراط المستقيم في كل ما يُهمها من أمر دينها ودنياها ؛ لكي لا تضل عن هداية ربها عزَّ وجلَّ ، وهي الأمة الخاتمة الشاهدة على الأمم قبلها .

ومن هذه الأمور الجليل خطرهما مسألة التكفير ، والتي ما أكثر ما حذّرت النصوص من التهاون فيها ، وفيها كتبت كتابي (تكفير أهل الشهادتين) ؛ لأقاوم به تقارير التكفير الباطل ، وأردّد على حججها الفارغة ، والتي توسّعت في التكفير توسّعاً كبيراً ، حتى وصفت عموم العالم الإسلامي وعموم المسلمين بخروجهم عن الإسلام ووقوعهم في الشرك !

ففضلاً عما في منطلقات ذلك التكفير من الخلل الكبير والجهل الفاضح ، فنتيجة تلك التقارير مناقضةٌ لأخبار نبوية صحيحة ، تُوجبُ على أصحاب تلك التقارير أن يتراجعوا عنها وأن يغيّروا من منطلقاتهم تلك ؛ لأنها أخرجتهم إلى نتيجة تكذبُ خبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وتنتقص من كمال بلاغه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، دون أن يشعروا بذلك !

ثم وجدت بعض هؤلاء إذا ذكروا بتلك الأخبار النبوية التي تكذبُ أحكامهم بعدم إسلام عامة أهل الإسلام ، صاروا يحيصون عن تلك الأخبار حيصة أهل الجهل أو الهوى ، هارين من مصادمة تصورهم عن الواقع لخبر الصادق المصدوق صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بتأويلات باطلة وإغفالات

أهل الهوى . وكان يجب عليهم أن يَصْدُقُوا مع ربهم عَزَّوَجَلَّ فيعودوا إلى الحق ، وأن ينبذوا الباطل نَبَذَ الحقُّ له .

ولذلك فقد حرصتُ في هذه المقالة أن أُبرز تلك الأخبار النبوية التي تفضح نتائج تقارير التكفيريين ، وتضعها في الكفة الطائشة للباطل إذا ما وُزنت بالخبر النبوي الصحيح .

فميزة هذا المقال أنه تجاوز النقاشات الجزئية لمسائل التكفير^(١)، إلى أن يُبين معياراً نهائياً يتميز به الحق من الباطل ، يقوم على خبر نبوي غيبي ، فالتقرير الذي يوافق ذلك النبأ الغيبي الذي أخبرنا به رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سيكون هو التقرير الحقيقي بالحق اللصيق بالصدق ، وأما التقرير الذي يكذب خبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فسيكون هو الحريّ بكل التكذيب ؛ فلا يمكن أن تكون هناك أيّ صلة بالحق لأيّ تقرير يخالف خبراً من أخبار الوحي !

والمرجو ممن يخشى الله تعالى ويريد الدار الآخرة أن يقرأ هذا المقال بكل تجرّد ، وأن يحرص على فهمه ، فلا يتعجل الاعتراض قبل استيفاء الجهد والتفكير . فماذا يريد المؤمن بعد رضا الله من ثواب ؟! وماذا أبقي بعد سخط الله تعالى من عقاب ؟! ألا وإن سبيل رضا الله : هو الصدق في طلب الحق والصبر عليه ، وأرحب سُبُل سخط الله عَزَّوَجَلَّ : الحمية الجاهلية للباطل .

فإلى صُلْبِ هذا الموضوع ، والذي يبدأ ببشارات نبوية لأمته . فإلى قبول أخبار البشير صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نتّجه ، وبها نفرح ، وبُعْراها نستمسك ، وبجناها نعتصم :

فقد أخبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه آمِنٌ على أمته من الشرك ، وذلك في غير ما حديث ، منها: حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قال : «صَلَّى رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على قتلى أحدٍ بعد ثماني سنين ، كالمودّع للأحياء والأموات ، ثم طلع المنبر ، فقال : «إني بين أيديكم فرطٌ ، وأنا عليكم شهيد ، وإن موعدكم الحوض ، وإني لأنظر إليه من مقامي هذا ، وإني [والله] لست أخشى عليكم أن تشركوا [بعدي] ، ولكني أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوها» . قال عقبة

(١) وهي النقاشات التي أُوْفِيَتْها حقها - بحمد الله تعالى - في كتابي (تكفير أهل الشهاداتين).

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : فكانت آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(١).

وقول عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « بعد ثمانين سنين » يدل على أن هذا الأمر إنما وقع من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في آخر أيامه وقبيل وفاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأيام يسيرة ؛ لأن «أُحْدًا كانت في شوال سنة ثلاث ، ومات صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في ربيع الأول سنة إحدى عشرة ، فعلى هذا ففي قوله : «بعد ثمان سنين» تجوُّزٌ ، على طريق جبر الكسر^(٢) ، وإلا فهي سبع سنين ودون النصف» ، كما قال الحافظ ابن حجر^(٣) . فإذا جمعت هذا مع قول عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في آخر الحديث : «فكانت آخر نظرة نظرتها إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» ، يتبين لك أن هذا الخبر النبوي قد أخبر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في آخر أيامه^(٤) .

(١) أخرجه البخاري ومسلم ، وهذا لفظ البخاري . انظر صحيح البخاري (رقم ١٣٤٤ ، ٣٥٩٦ ، ٤٠٤٢ ، ٦٤٢٦ ، ٦٥٩٠) ، وصحيح مسلم (رقم ٢٣٦٩) ، والزيادتان بين المعكوفتين ثابتتان في الصحيحين كليهما في بعض رواياتهما .

(٢) من عادة العرب التساهل في العدد غير المقصود لذاته ، بأن يجبروا الكسر بالزيادة أو النقص ، ليكون العدد فردًا بلا كسور ، أو أن يجبروا العدد إلى العقد ، فيخبر أحدهم عن العدد الذي يقع بين العقدین بذكر العقد الذي قبله أو الذي بعده ، فلو كان يريد الإخبار عن العدد خمس وعشرين مثلاً ، فإنه قد يقول في التعبير عنه : «عشرين» ، أو يقول : «ثلاثين» ، ليجبر العدد بالعقد السابق له أو اللاحق .

(٣) فتح الباري لابن حجر (٣/ ٢١١ شرح الحديث رقم ١٣٤٤) .

(٤) تعقب الإمام الذهبي حديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله : «فهذا كان قبل موته بأيام» ، سير أعلام النبلاء (١/ ١٨١) .

ويؤكد ذلك ، وأن هذا الإخبار منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان قبيل مرضه بأيام قليلة : دون عشرة أيام : حديث أبي مويبة مولى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : «بعثني رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من جوف الليل ، فقال : يا أبا مويبة ، إني قد أمرت أن أستغفر لأهل البقيع ، فانطلق معي . فانطلقت معه ، فلما وقف بين أظهرهم ، قال : السلام عليكم يا أهل المقابر ، ليهن لكم ما أصبحتم فيه مما أصبح فيه الناس ، لو تعلمون ما نجاكم الله منه ، أقبلت الفتن كقطع الليل المظلم ، يتبع أولها آخرها ، الآخرة شر من الأولى . قال : ثم أقبل علي ، فقال : يا أبا مويبة ، إني قد أوتيت مفاتيح خزائن الدنيا والخلد فيها ، ثم

الجنة ، وخيرت بين ذلك وبين لقاء ربي عزَّوجلَّ والجنة . قال : قلت : بأبي وأمي ، فخذ مفاتيح الدنيا والخلد فيها ، ثم الجنة . قال : لا والله يا أبا مويهبة ، لقد اخترت لقاء ربي والجنة . ثم استغفر لأهل البقيع ، ثم انصرف . فبدئ رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجعه الذي قبضه الله عزَّوجلَّ فيه حين أصبح .
رواه محمد بن إسحاق من وجهين :

الأول : مصرحا بالسماع من عبد الله بن عمر بن علي بن عدي العبشمي الذي يُقال له : العَبلي ، عن عُبَيْد بن جبير (وتحرف عند بعضهم إلى حُنين) مولى الحكم ابن أبي العاص ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عن أبي مويهبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أخرجه ابن هشام في السيرة (٢/٦٤٢) ، والإمام أحمد في المسند (رقم ١٥٩٩٧) ، والبخاري في التاريخ الكبير - الكنى - (رقم ٦٩١) ، والدارمي (رقم ٨٠) ، والحاكم وصححه (رقم ٤٤٣١-٤٤٣٢) ، وابن عبد البر وحسنه في التمهيد (١٢/٤٦٦) .

وعبيد بن جبير : وثقه العجلي ، وصحح له الحاكم ، فهو ثقة . وانظر التنبيه على التصحيح في اسمه في المؤلف والمختلف للدارقطني (١/٣٨٩-٣٩٠) .

وشيوخ ابن إسحاق : عبد الله بن عمر بن علي بن عدي العبشمي الذي يُقال له : العَبلي ، من رجال تعجيل المنفعة ، وأقوى ما فيه ، بعد المعرفة بعينه وأنه شاعر معروف : أن الحاكم صحح له . فانظر : تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٧/١١٧-١٢٥) ، وتعجيل المنفعة لابن حجر (رقم ٥٧٠) .
فهذا إسنادٌ أقل أحواله قبول الاعتبار به .

والثاني : عن مالك بن ثعلبة بن أبي مالك القرظي ، عن عمر بن الحكم بن ثوبان ، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، عن أبي مويهبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أخرجه الدولابي في الكنى (١/ ١٧١ رقم ٣٣٥) ، وأبو نعيم في الحلية (٢/٢٧) ، وفي معرفة الصحابة (رقم ٦٩٩٩) ، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/٢٩٩-٣٠٠) ، من طريق محمد بن سلمة الأبرش عن ابن إسحاق .

وهذا إسنادٌ ليس فيه مما يستوجب التوقف عن قبوله إلا شيخ ابن إسحاق : مالك أو أبو مالك بن ثعلبة القرظي ، فليس فيه جرح أو تعديل ، ولكن أخرج له أبو داود في السنن وسكت عن حديثه (رقم ٣٦٣٨) ، ولذلك ترجم له في تهذيب التهذيب (رقم ٦٨٢٠) .

وهذا إسنادٌ نافع للاعتبار ، وفيه متابعة للإسناد السابق .

ويؤكد صحة الوجهين عن ابن إسحاق ، وأن له في هذا الحديث إسنادين ، وليس هذا اضطراراً منه : أن محمد بن سلمة الأبرش (أحد رواة سيرة ابن إسحاق) قد روى الوجه الأول أيضاً ، كما في أخبار المدينة لعمر بن شبة - دار الميمنية - (رقم ٢٩٥) ، وابن جرير الطبري في التاريخ - طبعة بشار - (٣٨٣/٥) - (٣٨٤). فبروايته الوجهين عن ابن إسحاق أكد أن لابن إسحاق فيه وجهين .

وله وجه ثالث من غير طريق ابن إسحاق : من طريق الحكم بن فصّيل ، حدثنا يعلى بن عطاء ، عن عبيد بن جبير ، عن أبي مويبة مولى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قال : «أمر رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى أَهْلِ الْبَقِيعِ ، فَصَلَّى عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الثَّانِيَةَ ، قَالَ : يَا أَبَا مُوَيْبَةَ ، أَسْرَجَ لِي دَابَّتِي . قَالَ : فَرَكَبَ ، وَمَشَيْتُ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْهِمْ ، فَنَزَلَ عَنْ دَابَّتِهِ ، وَأَمْسَكَتِ الدَّابَّةُ ، وَوَقَفَ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ : لِيَهْنِكُمْ مَا أَنْتُمْ فِيهِ مِمَّا فِيهِ النَّاسُ ، أَتَتِ الْفَتْنُ كَقَطْعِ اللَّيْلِ ، يَرْكَبُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، الْآخِرَةُ أَشَدُّ مِنَ الْأُولَى ، فليهنكم ما أنتم فيه . ثم رجع فقال : يَا أَبَا مُوَيْبَةَ ، إِنِّي أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ مَا يُفْتَحُ عَلَى أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي وَالْجَنَّةِ ، أَوْ لِقَاءِ رَبِّي ، فَقُلْتُ : يَا أُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَاخْتَرْنَا . قَالَ : لِأَنْ تُرَدَّ عَلَى عَقْبِهَا مَا شَاءَ اللَّهُ ، فَاخْتَرْتُ لِقَاءَ رَبِّي عَزَّوَجَلَّ . فَمَا لَبِثَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا سَبْعًا أَوْ ثَمَانِيًا ، حَتَّى قَبِضَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» .

أخرجه الإمام أحمد (رقم ١٥٩٩٩) ، والبخاري في التاريخ الكبير (٦/٥٨٨ رقم ٧٤٣٨) ، وابن أبي شيبة في المسند (رقم ١١٧٣) ، والمصنف (رقم ١١٩١٢) ، وابن الأعرابي في معجمه (رقم ٩٤) ، والطبراني في الكبير - طبعة مؤسسة الريان - (١٥/٢٢٩ رقم ٨٧٢) .

وهذا إسنادٌ ظاهره الحسن ، لأن الحكم بن فصّيل (والذي يتحرف كثيرا إلى ابن فضيل) الواسطي (ت ١٧٥هـ) ، وهو مختلف فيه ، لكن وثقه ابن معين وأبو داود ، فلا ينزل عن درجة القبول ، فانظر : التاريخ للدوري (رقم ٤٨٥٢) ، وسؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود (رقم ١٢٩ ، ١٨٠) ، والثقات لابن حبان (٨/١٩٣) ، وتاريخ بغداد للخطيب (٩/١١٨-١٢١) ، ولسان الميزان (٣/٢٥٢-٢٥٣ رقم ٢٦٩٧) .

ولا يعيب هذا الإسناد إلا أنه أسقط الواسطة بين عبيد بن جبير وأبي مويبة ، وهي عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . لكنها - مع ذلك - متابعة تؤكد صحة رواية ابن إسحاق . وقد تكلم الدارقطني عن الاختلاف في هذا الحديث ، ومال إلى ترجيح رواية ابن إسحاق ، كما أنه ذكر وجهاً آخر يُثبت وجود أصل لهذا الحديث ، فانظر العلل (رقم ١١٨٤) .

وحديث صحيح مسلم من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال : «إن الشيطان قد آيس أن يعبد المصلون في جزيرة العرب ، ولكن في التحريش بينهم»^(١).

وقد رواه عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أنه قال «إن الشيطان قد آيس أن تُعبد الأصنام بأرضكم هذه ، أو ببلدكم هذا ، ولكنه قد رضي منكم بالمحقرات من أعمالكم ..»^(٢).

وللحديث وجه آخر من مرسل زيد بن أسلم ، أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٨٢/٢).

فحديث أبي مويبة هذا : يبين الوقت الذي خرج فيه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى المقابر ليودّع الأموات ، وليودّع الأحياء ، وأنه قبل وفاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسبع ليالٍ أو ثمانى .

(١) صحيح مسلم (رقم ٢٩١٥)، كما صححه ابن حبان بإخراجه في الصحيح (رقم ٤٦٢٠).

(٢) وفي بقية الحديث يقول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «فاتقوا المحقرات ، فإنهن من الموبقات . أولا أخبركم بمثل ذلك ؟ مثل ركبٍ نزلوا فلاة من الأرض ، ليس بها حطب ، فتفرقوا ، فجاء ذا بعود ، وجاء ذا بعظم ، وجاء ذا بروثة ، حتى أنضجوا الذي أرادوا ، فكذاك الذنوب».

أخرجه الحميدي في مسنده (رقم ٩٨)، وأبو يعلى في المسند (رقم ٥١٢٢)، والحاكم وصححه (رقم ٢٢٥٢)، من طريق إبراهيم بن مسلم الهجري عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وفي إبراهيم الهجري كلام وتضعيف ، خاصة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود ، حتى قال ابن عدي : «وإبراهيم الهجري هذا حدث عنه شعبة والثوري وغيرهما ، وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن ، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله ، وهو عندي ممن يكتب حديثه».

الكامل لابن عدي (١/ ٤٨٤-٤٨٥ رقم ٥٨).

إلا أن حديث سفيان بن عيينة عن الهجري حديثٌ صحيح ، فقد قال سفيان بن عيينة : «أتيت إبراهيم الهجري ، فدفع إليّ عامّة حديثه ، فرحمتُ الشيخ ، فأصلحت له كتابه ، فقلتُ : هذا عن عبد الله ، وهذا عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهذا عن عمر». الكامل لابن عدي (رقم ١٢٢٥). فعلق الحافظ ابن حجر على ذلك بقوله : «قلت: القصة المتقدمة عن ابن عيينة تقتضي أن حديثه عنه صحيح ؛ لأنه إنما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة ، وابن عيينة ذكر أنه ميّز حديث عبد الله من حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». تهذيب

وهذا الحديث قد ثبت أنه مما خطب به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حجة الوداع^(١)، فإما أنه تكرر حديثه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذا الحديث في مناسبات متعددة، وإما أن يكون حديث جابر وابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جزءاً من تلك الخطبة، والأغلب عندي تكررُ حديثه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذا الحديث، خاصة حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لورود ألفاظٍ في حديثه تختلف عن ألفاظ الخطبة.

التهذيب (١/ ٤٣٠).

وقد رواه الحميدي عن سفيان بن عيينة عن الهجري به .

فالحديث إسناده جيّد .

(١) كما في حديث عمرو بن الأحوص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أخرجه الإمام أحمد - مختصراً ليس فيه موطن الشاهد - (رقم ١٥٥٠٧)، والبخاري في الكبير - مختصراً ليس فيه موطن الشاهد - (رقم ٨٤٤٦)، والترمذي وصححه، وفي الموضع الثاني أورد محل الشاهد (رقم ١٢٠٤، ٢٣١١، ٣٣٥٩)، والنسائي في الكبرى - لكن ليس فيه موطن الشاهد - (رقم ٩١٢٤)، وابن ماجه (رقم ٣٠٥٥)، وابن أبي شيبة في المصنف - مختصراً ليس فيه موطن الشاهد - (رقم ٣٨٣١٧)، من طريق شبيب بن غرقدة عن سليمان بن عمرو بن الأحوص، عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، به .

وهذا إسنادٌ صحيح، وسليمان بن عمرو يكفيه تصحيح الترمذي له، وإخراج أبي داود له والسكوت عن حديثه (في غير هذا الحديث)، والنسائي مع عدم إعلال حديثه . وقد صحح ابن عبد البر هذا الحديث في الاستيعاب (٣/ ١١٦١ رقم ١٨٨٧).

وكما في حديث عم أبي حرة الرقاشي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قال : « كنت آخذاً بزمام ناقة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أوسط أيام التشريق، أذود عنه الناس ... (وذكر الخطبة، إلى أن قال :) ألا إن الشيطان قد أيس أن يعبد المصلون، ولكن في التحريش بينكم ». أخرجه الإمام أحمد (رقم ٢٠٦٩٥)، وأبو داود - مختصراً ليس فيه موطن الشاهد - (رقم ٢١٤٥)، من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جُدعان، عن أبي حرة الرقاشي، عن عمه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .. به .

وهذا إسنادٌ حسنٌ، على ما قررته في حكم علي بن زيد بن جُدعان في غير ما موطن . وإن ضُعف، فلا يمنع ذلك من الاعتبار به .

وهكذا فقد دل هذان الحديثان أن جزيرة العرب آمنة من عودة الشرك إليها ، ويكفي منهما يمينه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « وإني [والله] لست أخشى عليكم أن تُشركوا [بعدي] » .
ويؤيد معنهما من بعض الوجوه ، قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللهم لا تجعل قبري وثناً [يُعبَد] ، لعن الله قوما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »^(١) .
ولا شك أن دعاءه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مستجاب ، فإذا دعا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأن لا يُعبَد قبره ، فهذا أمان لقبره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أن يُشرك به الله تعالى بأي وجه من وجوه العبادة والشرك .
بخلاف ما يزعمه بعض الدعاة المتأخرين والمعاصرين من دعواهم ظهور الشرك به عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

ولكن قد يُظنُّ أنه يُشكِّلُ على دلالة هذه الأحاديث أمران :

الأمر الأول : رَدُّ من ارتدَّ من العرب عن الإسلام في آخر حياة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبعد لُحُوقِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالرفيق الأعلى ، مما يعني وقوع الشرك والكفر بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في جزيرة العرب ، وأنها ليست آمنة من وقوع الشرك بعد انتشار الإسلام فيها كما هو ظاهر تلك الأحاديث .

والثاني : أحاديثُ أخرى للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تدل على عودة الشرك إلى جزيرة العرب :
- كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصحيحين : « لا تقوم الساعة حتى تضطرب ألياثُ نساءِ

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند (رقم ٧٣٥٨)، والحميدي في مسنده (رقم ١٠٥٥)، وأبو نعيم في الحلية (٣١٧/٧)، بإسناد حسن من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، من طريق حمزة بن المغيرة الكوفي ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال أبو نعيم عقبه : « غريب من حديث حمزة تفرد به عنه سفيان » .

وأخرجه الإمام مالك من مرسل عطاء بن يسار في الموطأ (رقم ٤٧٧)، والزيادة بين معكوفين من الرواية المرسلة ، ولولا رواية الموطأ المرسلة لأمكن إعلال الرواية المتصلة بتفرد أحد رواها الذي في آخر مراتب القبول ، وهو حمزة بن المغيرة الكوفي ، لتفرده بها عن سهيل بن أبي صالح .

دوسٍ على ذي الخَلَصَةِ^(١).

- وحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الثابت : « لا تقوم الساعة حتى تلحق قبائلٌ من أمتي بالمشرّكين ، وحتى تُعْبَدَ قبائلٌ من أمتي الأوثان »^(٢).

فأما الأمر الأول : وهو الردّة التي وقعت في جزيرة العرب في آخر حياة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأدرك النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعضها قبيل وفاته . حيث ظهر مسيلمة الكذاب والأسود العنسي في حياة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وأخبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسرعة ذهاب أمرهما .

ففي الصحيحين من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قال : « قدم مسيلمة الكذاب على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فجعل يقول : إن جعل لي محمدٌ لأمرٍ من بعده تبعته . وقَدِمَهَا في بشرٍ كثيرٍ من قومه ، فأقبل إليه رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومعه ثابت بن قيس بن شماس ، وفي يد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قطعةٌ جريد ، حتى وقف على مسيلمة في أصحابه ، فقال : « لو سألتني هذه القطعة ما أعطيتها ، ولن تعدوا أمر الله فيك ، ولئن أدبرتَ ليعقرنك الله ، وإني لأراك الذي أريتُ فيك ما رأيتُ » . قال ابن عباس : فأخبرني أبو هريرة : أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قال : « بينما أنا نائم ، رأيت في يدي سوارين من ذهب ، فأهمني شأنهما ، فأوحي إلي في المنام : أن انفخهما . فنفختهما ، فطارا ، فأولتُهما كذابين يخرجان بعدي » . فكان أحدهما العنسي ، والآخر مسيلمة الكذاب ، صاحب اليمامة » .

(١) وذو الخَلَصَةِ وثْنٌ على هيئة غرفة مربعة (ولذلك كان يسمى بالكعبة اليمانية) ، كان يُعْبَدُ في الجاهلية (قبل بعثة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ، وهو في قرية بُبَالَةَ التي تبعد عن مكة المكرمة نحواً من ٣٨٠ كم جنوبي مكة ، قريباً من مدينة بيشة ، ومازال ردمُ بناء هذا الوثن المهذوم باقياً معروفاً حتى اليوم .

(٢) أخرجه مسلم مختصراً ليس فيه موطن الشاهد ، وأخرجه أبو داود ، والترمذي وصححه ، وابن ماجه ، وأبو عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم ، وابن حبان في صحيحه ، والحاكم وصححه .

وقد أَرخ المؤرخون ادّعاء مسيلمة الكذاب النبوة بسنة عشر من الهجرة ، وبعده بقليل أعلن
الأسودُ العنسي باليمن دعواه ، ثم طليحة الأسدي ، كل ذلك كان في آخر حياة النبي
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(١).

بل ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من وجوه عديدة أنه كان على عِلْمٍ بأن بعض من أعلنوا
إسلامهم في زمنه سوف يرتدون ، وأخبر أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بذلك ، كما في حديث الحوض
الشهير المروي عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من وجوه عديدة ، منها :

حديث الصحيحين ، من رواية ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «أول من يكسى إبراهيم ، ثم يؤخذ
برجال من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال، فأقول: أصحابي. فيقال: إنهم لم يزلوا مرتدين
على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول كما قال العبد الصالح عيسى ابن مريم: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا
مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ * إِنَّ تُعَذِّبُهُمْ
فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فَاِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾».

وفي حديث الصحيحين ، من رواية عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قال : «أنا فرطكم على الحوض ، وليرفعن رجالاً منكم ، ثم ليختلجنّ دوني ، فأقول : يا رب
أصحابي ؟ فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك».

وفي حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : «لِيرَدَنَّ عَلَيَّ الْحَوْضَ
رجالٌ ممن صحبني ورآني ، حتى إذا رُفِعُوا إِلَيَّ ورأيتهُم ، اختلجوا دوني ، فلاقولن : ربّ ،
أصحابي .. أصحابي ؟ فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»^(٢).

(١) انظر تاريخ الملوك للطبري - تحقيق : بشار - (٥/ ٣٠٤-٣٠٥ ، ٣٧٨-٣٨٣ ، ٤٨٤-٤٨٥ ، ٥١٢-٥١٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (رقم ٢٠٤٩٤ ، ٢٠٥٠٧) ، من طريق علي بن زيد بن جُدعان عن الحسن البصري
عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وهذا إسنادٌ حسن ، كما بيته بخصوص علي بن زيد في شرح الموقظة ، ولصحة
سماع الحسن من أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وقد ذهب كثيرٌ من السلف والخلف أن المقصود بهؤلاء الذين يُذادُونَ عن حوض النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويُمنعون عنه : هم مَنْ مات على الرِّدَّة ممن حاربتهم جيوش أبي بكر الصِّديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١).

وقد توبع علي بن زيد ، من طريق سعيد بن بشير ، عن قتادة ، عن حسن ، عن أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بنحوه ، أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (رقم ٧٦٥) ، وهذا إسناد فيه خلاف ، والراجح عندي أنه حسن ، وهو يتابع الوجه السابق .

ولو ضَعَفَ هذا الحديث : فيكفي أنه يدل على فهمٍ لحديث الحوض والذين يُذادون عنه ، وأن هذا الفهم كان موجودًا منذ عصر علي بن زيد بن جُعدان (ت ١٣١هـ) ، وأن هؤلاء الذين يُذادون عن حوض النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممن كان ظاهرهم أنهم ممن صحب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ورآه ، ثم ارتدوا بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كما قرره عامة شراح الحديث .

(١) ذكر الإمام النووي المقالات في تفسير حديث الحوض : «هذا مما اختلف العلماء في المراد به على أقوال :

- أحدها : أن المراد به المنافقون والمتردون ، فيجوز أن يُحشروا بالغُرّة والتحجيل ، فيناديهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للسيا التي عليهم ، فيقال : ليس هؤلاء مما وُعدت بهم ، إن هؤلاء بدّلوا بعدك ، أي لم يموتوا على ما ظهر من إسلامهم .

- والثاني : أن المراد من كان في زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثم ارتد بعده ، فيناديهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وإن لم يكن عليهم سيما الوضوء ، لما كان يعرفه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حياته من إسلامهم فيقال : ارتدوا بعدك .

- والثالث : أن المراد به أصحاب المعاصي والكبائر الذين ماتوا على التوحيد ، وأصحاب البدع الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام . وعلى هذا القول : لا يقطع هؤلاء الذين يُذادون بالنار ، بل يجوز أن يُذادوا عقوبة لهم ، ثم يرحمهم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، فيُدخلهم الجنة بغير عذاب . قال أصحاب هذا القول : ولا يمتنع أن يكون لهم غُرّة وتحجيل ، ويحتمل أن يكون كانوا في زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبعده ، لكن عرفهم بالسيا . وقال الإمام الحافظ أبو عمرو بن عبد البر : كل من أحدث في الدين فهو من المطرودين عن الحوض ، كالخوارج والروافض وسائر أصحاب الأهواء ، قال : وكذلك الظلمة المسرفون في الجور وطمس الحق ، والمعلنون بالكبائر ، قال : وكل هؤلاء يخاف عليهم أن

فلا يمكن أن يكون ما أخبر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من عدم تخوفه على أمته الشرك ومن يأس الشيطان أن يُعبد في جزيرة العرب : هو نفسه ما أخبر بوقوعه من ردة بعض من كان ظاهرهم أنهم من أصحابه من أولئك المرتدين ، وما شاهده وراه من أمثال مسيلمة والعنسي وطليحة وأتباعهم ؛ لأن هذا سيكون تناقضاً يكذب بعضه بعضاً .

بل مع إخبار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في آخر أيامه وبعد ظهور الردة من أمثال مسيلمة الكذاب والأسود العنسي وطليحة الأسدي بعدم تخوفه على أمته الشرك وبيأس الشيطان من أن يعود الشرك إلى جزيرة العرب : ما يقطع بعدم منافاة الردة الواقعة مع خبره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عندما أخبر بعدم تخوفه على أمته من الشرك وبيأس الشيطان منه إنما أخبر بذلك وهو على علم تامّ بواقع حصول الردة من أتباع أولئك المتنبيين الكذبة ، ولا رأى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو نفسه حين إخباره بذلك الأمن من الشرك أي تناقض بين ما أخبر به والواقع المعلوم لديه ولدى أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

بل حتى لو لم يُخبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن حصول الردة بعده ، ولو لم يدرك ويشاهد بدايات تلك الجماعات والقبائل التي ارتدت منذ زمنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لوجب بيان وجه الجمع بين هذين الأمرين المتوهم تناقضهما :

- عدم تخوفه على أمته الشرك وإخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بياس الشيطان من عودة الشرك .
- وإخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بارتداد بعض من أعلنوا إسلامهم في زمنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وإدراكه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهم ، وعلمه ببعض الكذابين من مدعي النبوة في زمنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

إذ لا شك أن هناك تعارضاً ظاهرياً بين الأمرين ، والتمسك بأحد الأمرين دون بيان وجه الجمع بينهما (كما يفعل التكفيرون) فيه تكذيبٌ للوجه الآخر أو جهلٌ به ، فلا يمكن ردّ أحدهما ؛ لأن كليهما صحيح ثابت ، كما لا يمكن قبولهما معاً دون رفع التناقض الظاهري بينهما .

وقد وجدت للعلماء في حل هذا التناقض مقالات عدة ، منها :

١ - أن الشرك لن يقع ممن كان يشهد الشهادتين ، وهو على شهادته بهما ، لم ينقضهما نقضاً

صريحاً لا يقبل الاحتمال . ولذلك عبّر في الحديث بـ(المصلّين)، وأن الشيطان قد أيس

أن يعبدوه ؛ لأن الصلاة شعار الإسلام .

وإلى ذلك يشير تبويب الإمام البيهقي ، عندما قال في (دلائل النبوة) : «باب ما جاء في

إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأن المسلمين لا يعبدون الشيطان في جزيرة العرب ، يريد أصحابه فمن بعدهم، فكان كما قال . ثم كان ما أخبر به من التحريش بينهم في آخر أيامه»^(١).

فاعتبار البيهقي أن خبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن يأس الشيطان من أن يُعبد في جزيرة العرب خبرٌ قد تحقق وهو من دلائل نبوته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مع علم البيهقي بالردة التي وقعت ، يدل على أن البيهقي لم يكن يرى في الردّة ما يعارض ذلك الخبر .

ثم أكد البيهقي هذا الفهم عندما قيّد مراد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وبمن جاء بعدهم من أهل الإسلام ، وكأنه يريد أن يُردّد على من قد يستدرك عليه بالمرتدّين ، فيقول له البيهقي : الخبر عن أهل الإسلام ، لا عمن نبذ الإسلام وراءه ظُهُرياً ، وأعلن الانخلاع عنه كالمُرتدّين .

وقريب من ذلك : أحدُ قولي التُّورِبَشْتِي (ت ٦٦١ هـ) في شرح هذا الحديث ، فقد قال في بيانه : «أنه أشار صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلى أن المصلّين من أمته - الذين يقيمون الصلاة ديناً ومِلَّةً - لا يجمعون بين الصلاة وعبادة الشيطان ، كما فعلته اليهود والنصارى . وإننا خص جزيرة العرب بالذكر ؛ لأن الدين يومئذٍ لم يتعدّها»^(٢).

(١) دلائل النبوة للبيهقي (٦ / ٣٦٣).

(٢) الميسر شرح المصاييح للتوربشتي (١ / ٢٣٠).

ووافقه المظهري (ت ٧٢٧هـ) ^(١) ، والمناوي (ت ١٠٣١هـ) ^(٢) : في حكاية هذا الاحتمال من معاني الحديث.

وهذا المعنى ينافي ما عليه المكفرون ، من ادعاء أن عامة المسلمين في جزيرة العرب وغيرها قد وقعوا في العصور المتأخرة في الشرك المخرج من الملة ، وأنهم بذلك يُحكم عليهم بالشرك أو بعدم الإسلام ، حتى في الحرمين ، والصلوات تقام فيهما وفي بقية مدن الجزيرة وفيها الجوامع والمساجد ، ويُرفع فيها الأذان خمس مرات كل يوم .

٢- أن هؤلاء المرتدين الذين خرجوا عن الإسلام وقاتلهم أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لم يعودوا إلى الشرك بالله تعالى ، وإنما كان كفرهم وارتدادهم باتباعهم المتنبيين الكذبة ، فنقضوا بذلك شهادة أن محمدا رسول الله .

يقول البيضاوي في شرح حديث يأس الشيطان من أن يُعبد في جزيرة العرب : «ولا يَرُدُّ على هذا ارتداد أصحاب مسيلمة والعنسي ومانعي الزكاة ، وغيرهم ممن ارتدوا بعد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ لأنهم لم يعبدوا الصنم» ^(٣).

ووافقه الطيبي في (الكاشف عن حقائق السنن) ^(٤).

وهذا الرأي يدل على أن القائلين به كانوا يرون أن جزيرة العرب منزّهة عن الشرك ، حتى في زمن الردّة ! وهو قولٌ يزيد من دلالة تنزيه عامة المسلمين عن احتمال وقوع الشرك من

(١) ولما شرح المظهري هذا الحديث علّل سبب تخصيص جزيرة العرب بذلك بنفس التعليل الذي ذكره التوربشتي ، حيث قال : «فإن قيل : لم خصّ رسول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ جزيرة العرب بأنّ الشيطان قد أيس أن يعبد المصلّون ، مع أن المسلمين الثابتين على الإسلام المخلصين في الطاعات كثيرة في سائر البلاد؟ قلنا : لأن الإسلام لم يصل في زمن رسول الله عليه السلام إلى بلدٍ آخر غير جزيرة العرب». المفاتيح في شرح المصابيح (١/ ١٦٤).

(٢) فيض القدير للمناوي (٢/ ٣٥٦ رقم ٢٠٣٤).

(٣) تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة للبيضاوي (١/ ١٤١ رقم ٣١).

(٤) شرح مشكاة المصابيح للطيبي (٢/ ٥٢٤).

عمومهم ، بخلاف تصور التكفيريين الذي عمّموا صفة الشرك على عموم المسلمين .
أقول هذا : مع أنني لا أرتضي هذا الجواب ؛ لأن الغالب أن يكون في المرتدين قومٌ عادوا إلى جاهليتهم وما فيها من عبادة الأوثان ، بسبب أن دخولهم في الإسلام كان دخولا ظاهريا بلا يقين : طمعاً أو خوفاً . وقد نص على ذلك عدد من أهل العلم ، منهم ابن بطال المالكي (ت ٤٤٩ هـ)^(١) ، وابن عبد البر (ت ٦٣٣ هـ)^(٢) ، وغيرهما ، وهو المتوقع ممن كانوا مذبذبي الإيمان ، وكانوا حديثي عهد بالشرك وعبادة الأوثان ، وأشربوا في قلوبهم ما أنشئوا عليه من ذلك .

٣- أن من ارتدّ من العرب قليلٌ بالنسبة للكثير الذين ثبتوا .

قال المُظهري (ت ٧٢٧ هـ) في حكاية الأقوال في الجمع بين حديث يأس الشيطان وردة من ارتدّ من العرب : «ويُحتمل أن يريد رسول الله عَلَيْهِ السَّلَامُ بهذا الحديث حكمَ الأكثر ؛ لأن من ارتدّ منهم قليلٌ ، والحكم للكثير»^(٣) .

وهذا القول مردودٌ ؛ لأن المرتدين كانوا عامة العرب ، كما نص على ذلك جماعة من السلف والخلف والمؤرخين^(٤) .

(١) قال ابن بطال : «وكانت الردة على ثلاثة أنواع: قوم كفروا وعادوا إلى ما كانوا عليه من عبادة الأوثان ، وقوم آمنوا بمسيلمة وهم أهل اليمامة ، وطائفة منعوا الزكاة ، وقالوا : ما رجعنا عن ديننا ، ولكن شَحَحْنَا على أموالنا» ، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٣٩١) .

(٢) الاستذكار لابن عبد البر - طبعة بشار - (٦/ ٢٠١) .

(٣) المفاتيح في شرح المصابيح (١/ ١٦٤) .

(٤) هذا هو المستفيض من أخبار الردة عند الطبري وغيره من المؤرخين .

وقال قتادة : «فلما قبض الله نبيه محمداً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ارتدّ عامة العرب عن الإسلام ، إلا ثلاثة مساجد ؛ أهل المدينة ، وأهل مكة ، وأهل البحرين من عبد القيس» . تفسير الطبري (٨/ ٥٢٠) .

وفي سيرة عروة بن الزبير : «ورجع عامة العرب عن دينهم» . تاريخ دمشق لابن عساكر (١/ ٤٣٣) .

وقال ابن حزم : «لما توفي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ارتدّ أكثر العرب» ، المرتبة الرابعة لابن حزم (٢/ ٧٦١) .

وصاحب هذا القول لما عجز عن الجمع الصحيح : لجأ إلى تكذيب الواقع التاريخي الثابت !
ومع ذلك فهذا القول ما زال مناقضاً لتصوّر المكفرين ؛ لأنهم يدعون أن عامة المسلمين في
جزيرة العرب وغيرها قد وقعوا في العصور المتأخرة في الشرك المخرج من الملة .

وإلى هذا القول يشير قول أبي العباس القرطبي (ت ٦٥٦ هـ)، عندما قال : «وقوله : «إني
والله لست أخشى عليكم أن تشركوا بعدي»، يعني : أنه قد آمنَ على جملة أصحابه أن يُبدّلوا
دين الإسلام بدين الشرك . ولا يلزم من ذلك ألا يقع ذلك من أحدٍ منهم ، فإنّ الخبر عن الجملة
لا يلزم صدقه على كل واحد من آحاديها دائماً . كيف لا ؟! وهو الذي أخبر بأن منهم من يرتد
بعد موته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كما جاء نصّاً في غير ما موضع من أحاديث الحوض وغيرها ، وقد
ظهر في الوجود ردّة كثيرٍ من صحب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وصلىَّ معه وجاهد ، ثم كفر بعد موته .
وقد تقدم قول ابن إسحاق وحكايته : أنه لم يبق بعد موت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مسجد من
مساجد المسلمين إلا كان في أهله ردّة^(١) ، إلا ما كان من ثلاثة مساجد . وقتال أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
لأهل الردة معلوم متواتر ، وإذا كان كذلك : فيتعيّن حملُ هذا الحديث على ما ذكرناه^(٢) .
فظاهر كلامه أن كُفّرَ الآحاد لا ينافي نجاة الأكثر من الشرك ، فمرجهه إلى القول السابق
المردود .

وإن أراد القرطبي أن وقوع الشرك من الأكثرين غير ممنوع ؛ لأنه إنما يقع في جيل واحد ،

وقال ابن تيمية : «لما توفي ارتد أكثر العرب ؛ إلا أهل مكة والمدينة والطائف»، الصارم المسلول لابن
تيمية (٣/ ٥٩١).

(١) هذا الكلام يعني أنه لم يبق حيٌّ من أحياء العرب إلا وُجد فيهم من ارتدّ ، ولا يلزم من ذلك أن يكون
المرتدون في كل أحياء العرب هم الأغلبية عند القرطبي ، فقد يكونون في بعض الأحياء أغلبية ، وقد
يكونون أقلية .

فلا تدل هذه العبارة من القرطبي أن المرتدّين عنده كانوا الأغلب ، ولذلك تبقى عبارته تتجه إلى معنى
توجيه المظهري .

(٢) المفهم للقرطبي (٦/ ٩٣).

ثم سرعان ما يندحر وجودُ الشرك فيهم بالقتل أو بالعودة للإسلام ، كما وقع لأهل الردّة = فليس هذا الجمع - مع ضعفه - ما يؤيّدُ المكفرين الذين اعتقدوا فشوّ الشرك في جزيرة العرب وفي عموم العالم الإسلامي لأجيال متتابة ، حتى خفيت معالم التوحيد ، وبات الناس على حين فترةٍ كالفترة التي قبل مبعث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ !

٤- أن يأس الشيطان من أن يُعبدَ ناشئٌ من رؤيته انتشار الإسلام في زمن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولا يلزم من يأسه هذا عدم وقوع ما يئس منه ؛ لأن الشيطان لا يعلم الغيب .

أشار إلى هذا القول التوربشتي ضمن احتمالين ذكرهما لمعنى هذا الحديث^(١)، ونص عليه المظهري^(٢).

وصاحب هذا القول اكتفى لحل الإشكال في نظره بحديث يأس الشيطان ، وأغفل النظر في قول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «إني [والله] لست أخشى عليكم أن تشركوا [بعدي]»؛ إذ الشيطان إذا كان لا يعلم الغيب ، فإن خبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الغيب لا يكون إلا صدقاً ؛ لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يُخبر عن الغيب إلا بوحي من الله تعالى .

ثم لئن يئس الشيطان أن يُعبدَ في جزيرة العرب ؛ لأنه لا يعلم الغيب (كما قال صاحب هذا القول)، فلماذا يُخبرنا بهذا اليأس المغلوط الذي سيكذّبه الواقعُ نبئنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي يأتيه نبأ الغيب من عند ربه عزّ وجلّ؟! إن مجرد إخبارنا بذلك - لو كان الواقع سيكون بخلافه - سيوقعنا في فخّ التوقع الخاطئ الخطير ، وهو الوقوع في الشُّرك بسبب أُمْننا من الوقوع فيه ، وحاشا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يُوقعنا في هذا الفخّ ، وهو أحرص الخلق على أُمته من بعده ، وأشدُّ الناس حمايةً لحمى التوحيد وسداً لذرائع الشرك ، وقد أدّى الأمانة وأبلغ في الأداء بما لا مزيد عليه ، ونصح للأمة أكمل نصح ، وجاهد في الله حقَّ جهاده في تبليغ

(١) الميسر شرح المصابيح للتوربشتي (١/ ٢٣٠).

(٢) المفاتيح في شرح المصابيح (١/ ١٦٤).

الرسالة والحرص على هداية أمته وعلى عدم الإعانة عليها حتى أتاه اليقين (صلوات ربي وسلامه وبركاته عليه).

ولذلك كان علماء المسلمين يذكرون حديث يأس الشيطان من أن يُعبد في دلائل النبوة ومعجزاتها التي صدّقها الواقع ، لا أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر عن ظنّ إبليس الذي كذّبه الواقع^(١). وشتان ما بين فهم الحديث على أنه خبرٌ صادق ، وفهمه بأنه خبرٌ خُلِبَ خادع ! وما بين خبرٍ ظاهره اعتزازُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بنعمة الله تعالى عليه بأن أيّأس إبليس من نقضِ دعوته من التوحيد إلى الشرك ، ومن جعله خبراً من اغترّب بيأس إبليس أو غرّ به ! وحاشا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من ظنّ السوء !

والفرق بين الفريقين هو الفرق بين : العارفين بقدر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبصدق خبره وبكمال بلاغه لأُمته ، والجاهلين من أصحاب الرّهق في التكفير ، ممن صدمهم تبشيرُ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأُمته بهذا اليأس الشيطاني من الوقوع في الشرك ، وهم متعطّشون لتكفير أمته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فذهبوا إلى أن خبره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن يأس إبليس خبرٌ عن وهمٍ شيطاني لا يلزم أن يوافق الواقع !

فكيف إذا جمعنا إلى هذا الحديث قسّمه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنه لا يخشى علينا الشرك : «وإني [والله] لست أخشى عليكم أن تُشركوا [بعدي]»؟!

وهكذا نخلص إلى أن القول الأول هو أصح الأقوال في الجمع بين وقوع الرّدّة (في آخر حياة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتوسّعها بعد وفاته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وعدم تخوّفه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أمته من الشرك وإخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأن الشيطان قد يئس أن يُوقع الأمة في الشرك .
وخلاصة هذا القول : أن المعلنَ لِرِدّته والمصرّح بخروجه عن الإسلام لا علاقة له

(١) انظر : دلائل النبوة للبيهقي (٦/ ٣٦٣)، وشرح صحيح مسلم للنووي (١٧/ ١٥٦)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١/ ٧١٤)، وإعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي (١٨٣-١٨٤)، والخصائص الكبرى للسيوطي (٢/ ٢١٧)، وغيرها.

بالمُنتسبين للإسلام من معلني الشهادتين ، فلا تعارض أصلاً بين وقوع الردّة المعلنة الصريحة وما أخبر به النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : من أنه آمنٌ على أُمته من أن يقعوا في الشرك ، ومن أن الشيطان قد يئس من عودة الشرك إليهم .

فالأمر الذي قد ضَمِنَتْهُ الشريعةُ بتلك النصوص المؤمّنة من وقوع الشرك : هو أن الشرك بالله تعالى المخرج من الملة لن يفسو في أمة الشهادتين ، وإن أمكن أن يقع فيه أفرادٌ قليلون منهم ، وإن أمكن أن يكفر المسلم بغير الشرك بأنواع الكفر المتعدّدة^(١) .

ومما يؤكّد صحة هذا الجمع ، هو أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أخبر بعدم تخوفه من الشرك على أُمته بعد ظهور المرتدّين في آخر حياته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مما يوجب أن يكون إخباره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالأمن من وقوع أُمته في الشرك ليس من جنس الردّة التي قد وقعت وعَلِمَها صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبل ذلك الإخبار .

وسيّأتي قريباً ما يؤكّد أن الصحابة (رضوان الله عليهم) ممن عاشوا إلى زمن الفتوح في خلافة الصديق والفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كانوا لا يرون في الردّة التي وقعت ما يعارض نجاة الأمة من الشرك .

وهكذا نكون قد رددنا على الاعتراض بالردّة والمرتدين على حديث : «وإني [والله] لست أخشى عليكم أن تشركوا [بعدي]» ، وحديث : «إن الشيطان قد آيس أن يعبد المصلّون في جزيرة العرب» ، وحديث «اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبد» .

فأظهرنا أن حال المعارض بالردّة والمرتدين على هذه البُشريات النبوية هو حال من أراد أن يسمح لنفسه بالحكم بالشرك على عموم المسلمين ، فكل ما فعَلَهُ صاحبُ هذا الهوى والجهل أنه

(١) كشتّم الله تعالى أو رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فهذا كُفْرٌ وليس شركاً ؛ لأن الكافر بذلك لم يُشرك في عبادة الله تعالى . فليس كل كفرٍ شركاً بالله تعالى ، ولكن كلّ شرك (أكبر) كفرٌ مخرِجٌ من الملة ؛ لأن الكفر أعم من الشرك ، كالدهري والملحد ، وكمُنكر النبوات ممن يؤمن بالتوحيد ، وكاليهودي الموحّد ، كل هؤلاء كفار ، وليسوا مشركين .

قد كَذَّبَ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أو نسب إلى كلامه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الخُلَفَاءَ مع الواقع ، مما يُطَرِّقُ إلى تكذيبه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فلا هو صدق كلام النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولا دَفَعَ عن كلامه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التكذيب ! وساء ما فعل !

- وأما الأمر الثاني : وهو إخبار النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن عودة الشرك إلى بلاد العرب - :
- كقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصحيحين : « لا تقوم الساعة حتى تضطرب ألياً نساء دوس على ذي الخلصة ^(١) » .
- وحديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الثابت : « لا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من أمتي بالمشركين ، وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان ^(٢) » .

فالجواب عليه من وجهين :

الأول : أن هؤلاء يرتدون عن الإسلام رِدَّةً صريحة ، فلا ينتسبون إليه ، ولا يتمسكون بشيء من عقائده وأحكامه ، ولا يشهدون الشهادتين ، كأصحاب الردة الأولى . وبذلك لا يكون في وقوع هذه الردة ما يعارض الأمن على أهل الشهادتين من الوقوع في الشرك ، على ما بيناه آنفاً .

حتى لقد ذهب بعض أهل العلم : إلى أن هذا الشرك الذي أخبر عنه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الردة التي وقعت في زمنه وفي آخر حياته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قال أبو بكر ابن العربي المالكي (ت ٥٤٣هـ) في شرحه لهذين الحديثين : «وهو

(١) وذو الخلصة وثنٌ على هيئة غرفة مربعة (ولذلك كان يسمى بالكعبة اليمانية)، كان يُعبد في الجاهلية

(قبل بعثة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وهو في قرية تباله التي تبعد عن مكة المكرمة نحواً من ٣٨٠ كم جنوبي مكة ، قريبا من مدينة بيشة ، ومازال ردمُ بناء هذا الوثن المهذوم باقياً معروفاً حتى اليوم .

(٢) أخرجه مسلم مختصراً ليس فيه موطن الشاهد ، وأخرجه أبو داود ، والترمذي وصححه ، وابن ماجه ، وأبو عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم ، وابن حبان في صحيحه ، والحاكم وصححه .

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يمت حتى اضطربت أليآت نساء دُوسٍ على ذي الحَلْصَةِ»^(١).

وهذا القول وإن كان مرجوحاً لأسباب ظاهرة ؛ إلا أنه يبيّن ثقة من ذهب إليه إلى أن أمة الإسلام المنتسبة إليه والقائمة بشهادتيه آمنةٌ من الوقوع في الشرك ، ولذلك حملوا الحديث على المرتدين الذين بدأت ردّتهم منذ حياة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

القول الثاني : أن هذا الأمر لن يقع إلا في آخر الزمان ، وبعد نزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وبعد وفاته عَلَيْهِ السَّلَامُ بمدة ، وعندما يُرسل الله ريحا تقبض أرواح المؤمنين كلهم ، فلا يبقى على وجه الأرض إلا الكفار ممن لا يوحدون الله تعالى وممن يعبدون الأوثان ، وعليهم تقوم الساعة ، مصداقاً لقول النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس »^(٢).

وقد دلّ على ذلك الحديث الصحيح (في صحيح مسلم) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت : سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : « لا يذهب الليل والنهار حتى تُعبد اللات والعزى . فقلت : يا رسول الله ، إن كنت لأظن حين أنزل الله : ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ أن ذلك [يكون] تاماً ؟ قال : إنه سيكون من ذلك ما شاء الله ، ثم يبعث الله ريحا طيبة فتوفى^(٣) كل من في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان ، فيبقى من لا خير فيه ، فيرجعون إلى دين آبائهم »^(٤).

وخبر هذه الرياح الطيبة التي تقبض أرواح المسلمين بعد نزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وقُبيل قيام الساعة صحّ الخبر بها أيضاً في حديث النّوّاس بن سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فقد جاء فيه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فبينما هم كذلك ؛ إذ بعث الله ريحاً طيبة ، فتأخذهم تحت آبائهم ، فتقبض

(١) سراج المريدين لابن العربي (٢/ ٥٤٠).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (رقم ٣٠٦٩).

(٣) أصلها : فتتوفى ، بتائين ، حُذفت إحداهما تخفيفاً .

(٤) صحيح مسلم (رقم ٣٠١٨) ، والحاكم وصححه (رقم ٨٥٨٦ ، ٨٨٦٣) ، والزيادة بين معكوفتين منه ، وبها يتجه نصب (تاماً).

روح كل مؤمن وكل مسلم ، ويبقى شرارُ الناس ، يتهارجون فيها تَهَارُجَ الحُمُرِ^(١) ، فعليهم تقوم الساعة»^(٢).

وهذا يعني أن الشرك الذي أخبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه سيقع في جزيرة العرب أو في أمته لن يقع إلا بعد نزول عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ بدهر ، وأن من احتجَّ بحديث (ذي الخلصة) وعبادة الأوثان على تجويز تكفير المسلمين بدعوى الوقوع في الشرك قد خالف خبر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه لا يخشى على أمته الشرك ، وأن الشيطان قد يئس من أن يُشْرِكَ بالله تعالى في جزيرة العرب . ووجه قوة هذا الجمع أنه صادرٌ عن بيانٍ من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفسه ، يبيّن فيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقت شيوع الشرك ، وممن يقع ، وأنه لا يقع من أهل الشهاداتين ولا من أهل الصلاة ، فلا يجوز أن يُجاد عن هذا البيان النبوي ، بعد معرفته والوقوف عليه .

وقد قال أبو العباس القرطبي (ت ٦٥٦ هـ) في شرحه لحديث يأس الشيطان : «وهذا إنما يتم إذا قبض الله تعالى المؤمنين بالريح الباردة المذكورة في حديث عبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما. وحينئذ يتمثل لهم الشيطان فيقول لهم: ألا تستجيبيون؟ فيقولون: فماذا تأمرنا؟ فيأمرهم بعبادة الأوثان، وحينئذ تضطرب أليات دوس حول ذي الخلصة، وتعبد اللات والعزى»^(٣). وهذا ما فهمه من قبله أئمة الحديث :

فهذا الإمام مسلم يُتبع حديثَ عِبَادَةِ ذِي الْخَلْصَةِ بحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٤) الذي يبين فيه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن تلك العبادة الشَّرْكَية لن تقع إلا بعد قبض أرواح أهل الإسلام في آخر الزمان وفي الناس الذين تقوم الساعةُ عليهم من شرار الخلق .

(١) أي يتناكحون علانية كما تفعل الحمير .

(٢) صحيح مسلم (رقم ٣٠٥٧).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي (٧/ ٣١٠).

(٤) صحيح مسلم (رقم ٣٠١٧، ٣٠١٨) ويوافقه على ذلك أبو عوانه في مستخرجه (رقم ١٢٦٧١،

١٢٦٧٢).

بل هذا الفهم هو فهم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ : أن الشرك لن يقع في هذه الأمة . وكفى بفهم أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ للمسلمين عمومًا ، ولمن رفع شعار (فهم السلف) خصوصًا :

فهذه أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، عندما سمعت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : « لا يذهب الليل والنهار حتى تُعبد اللات والعزى » ، وجدت أن هذا الخبر متعارض مع ظاهر قول الله تعالى ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ ، وهذا يعني أنها فهمت مما تعلّمت من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الأمة ناجية من الوقوع في الشرك . فلما أجابها النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لم يُخطئها في فهمها ، بل أكد صحة فهمها بأن الأمة ناجية من الشرك ، حيث قال لها : « إنه سيكون من ذلك ما شاء الله » ، أي ستكون الأمة ناجية من الشرك أمداً طويلاً من الدهر ، إلى أن « يبعث الله ريحا طيبة فتوفى كل من في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان ، فيبقى من لا خير فيه ، فيرجعون إلى دين آبائهم »^(١) ، فأبان صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن الشرك الذي سيقع كما أخبر لن يقع إلا في آخر الزمان ، بعد أن تُقبض أرواح كل أهل الإسلام ، فيَقْنُونَ جميعهم ، فلن يُوجدَ على وجه الأرض عند وقوع هذا الشرك مسلمٌ واحد ، لا المكفرين من أهل الشهادتين ، ولا المكفرين لهم !

ومن الأحاديث الجليلة التي تؤكد فهم السلف لحديث نجاة الأمة من الشرك هذا الحديث الآتي :

روى عبد الحميد بن بهرام عن شهر بن حوشب ، قال : « قال عبد الرحمن بن عَنَمٍ : لما دخلنا مسجد الجابية ، أنا وأبو الدرداء ، لَقِينَا عُبَادَةَ بن الصامت ، فأخذ يميني بشماله ، وشمال أبي الدرداء بيمينه ، فخرج يمشي بيننا ونحن نَنْتَجِي بالله أعلم بما نتناجى (وذاك قوله) ، فقال عبادة بن الصامت : لئن طال بكما عُمر أحدكما أو كلاكما لتوشكان أن تَرِيا الرجل من ثَبَجِ المسلمين - يعني من وسط - قرأ القرآن على لسان محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فأعاده وأبداه ، وأحلّ حلاله ،

(١) صحيح مسلم (رقم ٣٠١٨).

وحرّم حرامه ، ونزل عند منازله ، أو قرأه على لسان أخيه قراءة على لسان محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فأعاده وأبداه ، وأحلّ حلاله ، وحرّم حرامه ، ونزل عند منازله ، لا يحور فيكم إلا كما يحور رأس الحمار الميت^(١) .

قال : فبينما نحن كذلك ، إذ طلع شداد بن أوس وعوف بن مالك ، فجلسا إلينا ، فقال شداد : إن أخوف ما أخاف عليكم أيها الناس لما سمعتُ من رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : «من الشهوة الخفية والشرك» ، فقال عبادة بن الصامت وأبو الدرداء : اللهم غفرا ، أو لم يكن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد حدّثنا : «إن الشيطان قد يئس أن يُعبد في جزيرة العرب»؟! فأما الشهوة الخفية فقد عرفناها ، هي شهوات الدنيا من نسائها وشهواتها ، فما هذا الشرك الذي نُخَوِّفُنا به يا شداد ؟ فقال شداد : رأيتم لو رأيتم رجلا يصلي لرجل ، أو يصوم له ، أو يتصدق له ، أترون أنه قد أشرك ؟ قالوا : نعم ، والله ، إنه من صلى لرجل ، أو صام له ، أو تصدق له : لقد أشرك . فقال شداد : فإني قد سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : «من صلى يرائي : فقد أشرك ، ومن صام يرائي : فقد أشرك ، ومن تصدق يرائي : فقد أشرك» . فقال عوف بن مالك عند ذلك : أفلا يعمدُ إلى ما ابتغي فيه وجهه من ذلك العمل كله ، فيقبل ما خلص له ، ويدع ما يُشرك به؟ فقال شداد عند ذلك : فإني قد سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : إن الله عزّ وجلّ يقول : أنا خير قسيم لمن أشرك بي ، من أشرك بي شيئا : فإن حسده عمّله قليله وكثيره لشريكه الذي أشرك به ، وأنا عنه غني» .

والحديث أخرجه الإمام أحمد - بطوله ، واللفظ له - في (المسند)^(٢) ، وأبو داود

(١) أي لا يرجع فيكم بخير ، كما لا يرجع من رأس الحمار الميت بخير .

(٢) المسند للإمام أحمد (رقم ١٧١٤٠) .

الطيالسي^(١)، والحارث بن أبي أسامة - مختصراً - في (مسنده)^(٢)، والبزار في (مسنده)^(٣)،
والشاشي في (مسنده)^(٤)، والطبراني في (الكبير)^(٥)، وابن عدي في (الكامل) ضمن ما استنكره
من حديث شهر بن حوشب^(٦)، وأبو الشيخ الأصبهاني في (التويخ والتنبيه)^(٧)، والخطابي في
(غريب الحديث)^(٨)، والحاكم في (المستدرک)^(٩)، ولم يصححه^(٩)، وأبو نعيم في (حلية الأولياء)^(١٠)،
والبيهقي في (الشعب)^(١١)، وأبو القاسم التيمي في (الترغيب والترهيب)^(١٢)، وابن عساكر في
(تاريخ دمشق)^(١٣)، والضياء المقدسي في (المختارة)^(١٤)، من طريق عبد الحميد بن بهرام، عن
شهر به .

وهو حديث جليل، بقصة مجلس شريف لهؤلاء الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، يتضمن فوائد كثيرة
في العلم والإيمان .

(١) مسند الطيالسي (رقم ١٢١٦)، ونبه يونس بن حبيب راوي المسند عن الطيالسي على سقط وقع في
إسناده .

(٢) مسند الحارث (رقم ١٨١٥).

(٣) المسند للبزار (رقم ٣٤٨٢).

(٤) مسند الشاشي (رقم ١٣١٧).

(٥) المعجم الكبير (رقم ٧١٣٩).

(٦) الكامل لابن عدي (رقم ٩٢٥٦).

(٧) التويخ والتنبيه لأبي الشيخ (رقم ١٦٢).

(٨) غريب الحديث للخطابي (٢/٢٠٦-٢٠٧).

(٩) المستدرک للحاكم (رقم ٨١٣٧).

(١٠) حلية الأولياء (١/٢٦٨-٢٦٩).

(١١) شعب الإيمان للبيهقي (رقم ٦٤٢٦-٦٤٢٧).

(١٢) الترغيب والترهيب للتيمي - دار اللؤلؤة - (رقم ١١٨).

(١٣) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٧/٤٢٢-٤٢٣).

(١٤) الأحاديث المختارة للضياء (٨/٣٢٤-٣٢٥ رقم ٣٩١-٣٩٢).

وقد صححه الضياء المقدسي .

وقد توسعت في تخريجه والكلام عن طرقه ومتابعاته في كتابي : (التَّابِعِيُّ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ وَتَحْرِيرُ الْخِلَافِ فِيهِ : الدَّرْسُ الْمَهْدَّبُ فِي تَوْثِيقِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ)^(١) ، والذي بينت فيه منزلة شهر بن حوشب من الجرح والتعديل ، وبينت متابعات هذا الحديث ، وكانت خلاصة تخريجه ، بعد ذكرى تسع متابعات للحديث ، فيها ما هو مقبول بذاته ، وفيها ما هو ضعيف قابل للمتابعة : أن النكارة المدعاة لهذا الحديث منتفية عنه ، وأن الحديث حديث صحيح .

وهذا الحديث يبين أن ثلاثة من فقهاء الصحابة ومن جلتهم وهم أبو الدرداء وعُباد بن الصامت وشداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كلهم قد تيقنوا أن حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن يأس الشيطان من أن يُعبد في جزيرة العرب يعني أن الأمة آمنة من الشرك الأكبر ، ولذلك عجب أبو الدرداء وعُباد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من رواية شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه كان يتخوَّفُ على أُمته من الشهوة الخفية والشرك ، حتى أبان لهما شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن الشرك الذي كان يتخوَّفه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على أُمته هو الرياء ، وليس الشرك الأكبر .

وتعجب أبي الدرداء وعُباد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من رواية شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوَّلَ الأمر ، يدل على أن ما فهماه من حديث يأس الشيطان من أن يُعبد كان فهما قطعياً لديهما ، أباح لهما الإنكار على شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، حتى يبين لهما معنى ما روى ، لكي لا يعارض حديث يأس الشيطان من أن يُعبد .

كما أن هذا الحديث يثبت أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لم يجدوا تعارضاً بين الردّة التي وقعت وتبشير النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لأُمته بيأس الشيطان من إيقاعهم في الشرك ؛ فهؤلاء الصحابة الثلاثة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كلهم قد عاشوا بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ودار حديثهم هذا بعد فتح بلاد الشام ، ولم يجدوا في الردّة والمرتدين ما يمنع من طمأنينتهم بنجاة الأمة من الشرك .

وهكذا يُثبت هذا الحديث كيف كان قد فهم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حديث يأس الشيطان من

(١) وهو قيد الطباعة .

أن يُعبد ، وأنهم فهموا منه : أن الأمة قد أمنت من شيوع الشرك ، وأن هذا مما ضُمن لها من ربّها عزَّجَلْ بتبشير نبيها صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المقسم عليه : « وإني [والله] لست أخشى عليكم أن تشركوا [بعدي] » ، وبخبره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو الصادق المصدوق الناصح لأُمته : « إن الشيطان قد أيس أن يعبد المصلّون في جزيرة العرب ، ولكن في التحريش بينهم » ، وبدعائه المستجاب صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبد » .

أخيراً :

وازنوا بين خبر الصادق المصدوق صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبُشراه لأُمته بأنها آمنة من شيوع الشرك فيها ، والتقارير التي تزعم شيوع الشرك ، وأن الناس كانوا على فترة من معرفة التوحيد ومن معرفة معنى لا إله إلا الله ، لأجيالٍ عديدة ؛ إلا فئة قليلة غريبة في عموم الأمة ، هي وحدها التي كانت ناجيةً من الشرك !

ومن سيجرؤ بعد هذه الموازنة أن يبقى على التقارير التي تكذبُ خبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وتريد أن تحرم أُمته من بُشراه !

والله الهادي إلى سواء السبيل .

والله أعلم .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام والبركات على إمام الأنبياء والمرسلين ، وعلى أزواجه أمهات المؤمنين ، وعلى ذريته إلى يوم الدين .

وكتب

أ.د. الشريف جابر بن عارف العوني

في مكة المكرمة (زادها الله تشريفاً وتعظيماً)

١ / ربيع الآخر ١٤٤٨ هـ